محاولة اغتيال رؤساء البلديات
وتشكيل ميليشيات خاصة لحماية المستوطنات

يبدو ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي فقدت كل امكانية لإحكام سيطرتها على المناطق المحتلة ، وضرب قدرة الشعب الفلسطيني على التصدي لمؤامرات الحكم العسكري المتلاحقة ضد القيادات والشخصيات الوطنية ، باتباع اساليب القمع والاضطهاد ، التي لم تتوصل اليها حتى اكثر الانظمة فاشية المعروفة عبر التاريخ . وجاءت عملية الخليل ، يوم ١٩٨٠/٥/٢ ، لتؤكد مرة أخرى قدرة الشعب الفلسطيني ، رغم كل ظروف الاحتلال ، على توجيه الضربات المؤلمة لواقع الوجود العسكري والاستيطاني في الاراضي المحتلة . لذلك لم تجد تلك السلطات بداً من ابتداع اساليب جديدة ، مثل سياسة « اليد القوية » و« العقاب الجماعي »، واخيراً تشجيع الجماعات الاستيطانية ، بطريقة أو بأخرى ، على الانتقام من العرب ، واغتيال الرموز الوطنية ، في محاولة لوقف الانتفاضة الشعبية المتواصلة منذ شهور عديدة .

ومهما حاولت السلطات الاسرائيلية تبرئة نفسها من فعلة محاولة الاغتيال ، فإن الوقائع العملية المتلاحقة والمتمثلة باتباع سياسة اليد القوية ، ورعاية الميليشيات المسلحة الخاصة ، والتصريحات التي اطلقها المسؤولون الاسرائيليون عقب عملية الخليل ، والتطورات التي رافقتها ، تثبت مدى تورط تلك السلطات في التآمر على حياة الشخصيات الوطنية ، بتهمة انتمائهم للجنة التوجيه الوطني التي تقود النضال اليومي داخل الاراضي المحتلة .

سياسة « اليد القوية »

« اضربوا كل انسان تصادفونه خارج بيته على جميع انحاء جسمه ، ما عدا الرأس . لا ترحموا ، حطموا عظامهم . لا تفسروا أي أمر . اضربوهم أولاً وبعد أن تنتهوا ، اشرحوا لهم لماذا ضربتموهم » (« **يديعوت احرونوت** » ، ١٩٨٠/٥/٢٠) ؛ هذه مقاطع من شهادات بعض الجنود الاسرائيليين حول الأوامر التي قالوا انهم تلقوها من ضابط كبير بالحاكمية العسكرية في الضفة الغربية ، عند وصولهم الى احدى القرى العربية ، لقمع الاضطرابات ، والمحافظة على تنفيذ قرار منع التجول في اطار سياسة اليد القوية ، التي قرر الحكم العسكري اتباعها في الاراضي المحتلة . واضاف عضو الكنيست افنيري ، الذي قدم هذه المعلومات ، ان الجنود الذين تقدموا بهذه الشهادات « لا يحملون أية خلفية سياسية محددة . لكنهم تأثروا انسانياً واخلاقيا بما يحدث هذه الايام ، في الضفة الغربية » (**المصدر نفسه**) .

وحقيقة الامر ، ان رفض السكان لوجود الاحتلال ، والتطورات المتلاحقة في الاراضي المحتلة ، دعت كبار المسؤولين في وزارة الدفاع ، والقيادات المسؤولة عن الأمن في المناطق ، للاجتماع الى عيزر وايزمن ، وزير الدفاع المستقيل وبحثت في الاجتماع الاوضاع الامنية في المناطق ، وتقرر اتباع سياسة اليد القوية . ووفق ما صرح به وزير